الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني
للبحث الزراعي

الرباط في 05 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ 02 دجنبر 2019

# بيـــان

## التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة
## ترفض مذكرة قمع حرية التعبير وتطالب بفتح تحقيق في شبهة تزوير مستند رسمي للمؤسسة.

استبشرت التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي خيرا مع تعيين مدير جديد للمعهد قادم من خارج الوطن والمفروض بعقلية تدبيرية عصرية "Mentalité Managériale Moderne" غير تلك التي اشتكى منها حتى ملك البلاد نصره الله وأيده، وقد بدا ذلك بالفعل جليا في بعض التدابير المتخذة في الأسابيع الأولى من تعيينه إلى أن دخلت على الخط جيوب المقاومة التي تقتات على الريع والامتيازات والفساد.

لقد علقت التنسيقية على المدير الجديد آمال التغيير والإصلاح والرقي بالبحث الزراعي وحماية المنتوج العلمي تحقيقا لإقلاع حقيقي لفلاحة لازالت رهينة بالخارج والاستثمار الأمثل في موارد المعهد البشرية والحكامة في تدبير موارده المالية والمادية والتجاوب مع مطالب الشغيلة وتخليق الإدارة عبر تبني مقاربة تشاركية فعالة مع نقابتنا بالنظر لرصيدها المعرفي والنضالي وقوتها الاقتراحية، إلا أن الإدارة ورغم تحذيرنا لها فقد وقعت ضحية لوبيات التحكم في المعهد وتم توريطها في قرارات جرت عليها غضب الشغيلة وانتفاضة صارخة للفرقاء الاجتماعيين.

ولأجل ذلك التأمت التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي يوم الخميس 28 نونبر 2019 في اجتماع لمكتبها الوطني تدارست من خلاله مجموعة من المستجدات و القرارات وعلى رأسها إصدار إدارة المعهد مذكرة ترهيب للمستخدمين غلفتها بحق أريد به باطل تحت مسمى "الحفاظ على السر المهني وحماية المعطيات".

وإذ تعبر عن رفضها للمذكرة المشؤومة جملة وتفصيلا، فإن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي تبسط للشغيلة والإدارة والقائمين على القطاع والرأي العام بعضا من العيوب التي اعترتها ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- ضرب المقاربة التشاركية عرض الحائط وتجاهل تام لرأي الفرقاء الاجتماعيين الغرض منه تبخيس التشاور معهم.
- الإحالة على قوانين متجاوزة و قديمة وعدم مراعاة ضرورة التقيد بالقوانين المحينة ذات الصلة جعل المذكرة تضعف حجيتها القانونية بالنظر للتناقض الصريح مع :
  - الفصل 27 من الدستور في فقرته الأولى والتي تنص على : " للجميع الحق في التعبير ونشر الأخبار و الأفكار و الآراء بكل حرية و من غير قيد عدا ما ينص عليه القانون صراحة".
  - الفصل 36 من الدستور والذي ينص على وجوب المعاقبة "على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح و على استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه وكل مخالفة ذات طابع مالي" وكذلك "على الشطط في استغلال مواقع النفوذ و الامتياز ووضعيات الاحتكار و الهيمنة و باقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة و المشروعة".
  - القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الذي نص في مادته الثانية على حق كل مواطن في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية و المؤسسات المنتخبة و الهيآت المكلفة بمهام المرفق العام.
- تضارب حول المضمون والسياق وأسباب النزول وتوقيت الإصدار والأهداف الغير معلنة إلخ...
- تورط الإدارة بتموقعها كطرف بدل لعب دور الحكم بالضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه استغلال نفوذه ومنصبه.

**وعليه فإن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي تطالب الإدارة :**

- بالتراجع الفوري عن المذكرة المعيبة وفتح تحقيق بخصوص الجهة التي ورطت الإدارة بإصدارها بغية الإجهاز على حرية التعبير وتكميم الأفواه واستهداف العمل النقابي الجاد و المسؤول والتستر على الاختلالات والخروقات التي تريد بعض الجهات إخفاءها.
- بالكف عن نهج أسلوب الترهيب و التخويف واعتماد مذكرات تحث المستخدمين على "الامتناع عن اتخاذ مواقف علنية أو تقديم أو نشر تصريحات أو تعليقات تتناقض مع مواقف الإدارة و توجهاتها"، تحت طائلة المتابعة والعقاب.
- بفتح تحقيق في قضية تداول مستخدمي المعهد لوثيقة يشاع أنها مزورة تتعلق بشهادة مرجع "Attestation de Référence" محررة من قبل مسؤولة بالمعهد لفائدة أحد أقاربها من أجل المشاركة في الصفقات العمومية.

- باتخاذ الإجراءات الإدارية والتأديبية اللازمة انسجاما مع ما ينص عليه الدستور سيما الفصل 36 منه وستتابع التنسيقية ومن ورائها الجامعة هذا الملف عن كثب انسجاما مع مبادئها وأهدافها الداعية للإسهام في تخليق الإدارة للمطالبة بمحاسبة كل من لجأ لتزوير مستند رسمي واستغل سلطته ونفوذه وأخل بالقوانين الملزمة وكل من تستر عليه.
- بتحري ومواكبة مستجدات وتطورات الترسانة القانونية سيما مشروع قانون تنكب وزارة الوظيفة العمومية على إعداده من أجل حماية كل موظف أبلغ عن حالات الفساد بالإدارة التي ينتمي إليها وذلك تماشيا مع الاتفاقيات الدولية الملزمة و التي صادق عليها المغرب.
- بالانكباب على الملفات الاجتماعية و تمكين الشغيلة من وسائل العمل لتحسين ظروفه وتحفيز شغيلة المعهد عبر تحيين القانون الأساسي للمؤسسة و تسريع المصادقة على مشروع إعادة الهيكلة و مراجعة نظام التعويضات و المنح إلخ...
- بالعود لاعتماد أسلوب الحوار والإنصات و الإشراك في تسيير المؤسسة الذي استبشر العاملون بالمعهد به خيرا إلى أن تدخلت أيادي الدهاليز المظلمة لتورط الإدارة الجديدة بمذكرة مجانية تدعو للحجر على حرية التعبير وإغلاق باب الحوار مع الفعاليات النقابية ذات المصداقية لعدم انخراطها في التستر على الاختلالات و الانحرافات في التدبير الإداري و المالي بما فيها مجال البحث العلمي.
- بإعادة ترتيب أولوياتها، ومن باب أولى القيام بتغيير جذري على مستوى مناصب المسؤوليات مركزيا و جهويا بسبب الأوضاع المزرية التي آلت إليها المؤسسة والتي يتحمل مسؤوليتها الجاثمون لسنوات على كراسي المسؤوليات.
- بخصوص تسيير القسيمات العلمية و وحدات البحث بتبني المعايير المعتمدة على مستوى الجامعات و مراكز البحث العلمي التي ترتكز بالخصوص على التصويت على مسيري هذه البنيات العلمية وليس بتعيين من تحوم حولهم شبهات انعدام الكفاءة أو استغلال رصيد البحث العلمي لأغراض شخصية أو نفعية تستوجب تطبيق المذكرة المعلومة في حقهم. ولعل المثال الصارخ الذي يستوجب المساءلة هو التدبير المرفوض لقسيم "البيئة و الموارد الطبيعية" والذي يعيش وضعية شاذة بسبب مواصلة المسؤول السابق الذي التحق بمنظمة "إيكاردا" مراسلة الباحثين و حضور الاجتماعات و اتخاذ القرارات عن بعد، ناهيك عن كون العلاقة بين هذه المنظمة و المعهد -بحكم تقاطع بعض المهام- تفتقد للشفافية ما يدعو للتشكيك في تضارب المصالح في تدبير المشاريع.
- باعتماد معايير المردودية و الانخراط الفعلي و العملي للباحث في إنجاز مشاريع البحث بالمؤسسة بدل ورقة موحدة للتنقيط لمنحة المردودية لجميع فئات العاملين بالمعهد، علما بأن طبيعة عمل فئة الإداريين تختلف تماما عن طبيعة أنشطة الباحثين والتقنيين التي يصعب إخضاعها لمواقيت العمل العادية.
- بتوفير شروط العمل الضرورية عبر إنشاء مقصف بالإدارة بدعم من الأعمال الاجتماعية وتمويل من حساب خارج الميزانية يتم إقراره يخصص لتأمين التغذية بأثمنة مناسبة بدل لجوء الإدارة إلى البحث عن وسائل ضبط أوقات قدوم و مغادرة المستخدمين لمقر العمل.
- بإيلاء عناية خاصة لعينة المشاركين في التظاهرات والهيآت والمحافل والفعاليات على الصعيد الدولي بحكم أنهم ممثلون لمؤسسة وطنية تأخذ على عاتقها البحث الزراعي و سفراء لإبراز صورة معتبرة للدولة المغربية، ولذلك من باب أولى تخصيص هذه المهام والمشاركات للباحثين ذوي الأهلية والاختصاص.

هذا غيض من فيض للتعبير عن موقف التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة عما يحدث بالمؤسسة وكان بالإمكان أن نتواصل بالحوار المباشر إلا أن العقليات المتخلفة إن على مستوى المعهد أو الوزارة والتي اشتكى منها حتى عاهل البلاد نصره الله وأيده بتحكمها وإقصائها دفعتنا للتواصل عبر البيانات وآليات أخرى جد متاحة لدى المنظمة.

وختاما تدعو التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي شغيلة المؤسسة بالالتفاف حول منظمتهم العتيدة والتي قطعت على نفسها عهدا أمام الله وأمام الشغيلة أن لا تقايض ولا تبيع ولا تشتري على حسابها ولا حساب مصالحها.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عصية أبية على المفسدين، صادقة مع الشغيلة وأملها في التغيير والإصلاح وجلب المكاسب والدفاع عن المكتسبات ودفع الأذى عنها ومحاربة الفساد والمفسدين. ولا نامت أعين الجبناء.

**عن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي.**

**المقر المركزي:** 20 زنقة باستور حي الليمون الرباط. **الهاتف:** 0537263545 **الفاكس:** 0537263546 **الموقع الإلكتروني:** www.untm.ma **البريد الإلكتروني:** untmfma@gmail.com